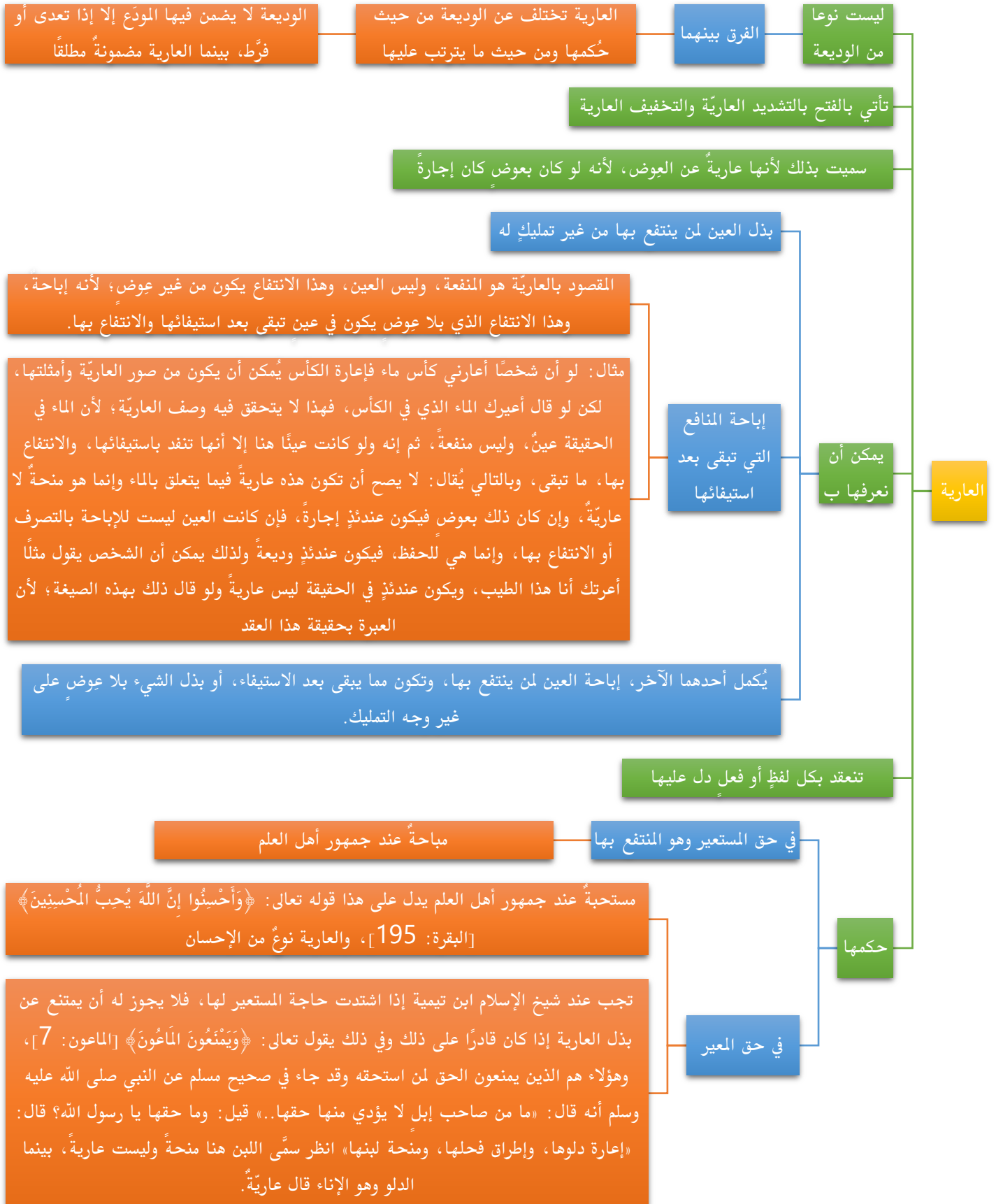


شرح فقه البيوع



الدرس السابع عشر



عند الحنفية والشافعية جائزة

عند الحنابلة جائزة إذا لم يكن ثم ضرر على المستعير مثال كمن أعاره مثلاً أرضاً ليزرعها، فله الرجوع ما لم يكن قد شرع في هذه الزراعة؛ فإن زرع لم يملك الرجوع فيها إلى أن ينتهي من الزرع

حكم
عقدها

وإن شرط مدة لزمته، فلو قال أنا سأخذ القلم مثلاً أسبوعاً، فإنه يلزمه ذلك وليس للمعير عندئذ أن يرجع على المستعير في عاريته تلك.

عند المالكية ليس
له استرجاعها
قبل الانتفاع

إن لم يشترط مدة فالعرف عندئذ محكم فلو كان العرف مثلاً أن من أعار قلماً فإن هذا يكون لكتابة يسيرة، يعني كالساعة والساعتين، فلا يلزمه عندئذ عقد العارية شهراً أو شهرين

كون هذه العارية عيناً تبقى
بعد استيفاء منفعتها

فكل عين لا تبقى بعد استيفاء منفعتها فلا تكون عندئذ على سبيل العارية إذا بُذلت

شروطها

أن يكون المعير أهلاً للإعارة

أي أهلاً للتبرع، لأن العارية فيها تبرع، فالشخص يتنازل عن العوض مقابلها

أن تكون مباحة النفع

فإعارة ما يحرم نفعه كآلات اللهو على سبيل المثال، هذا من التعاون على الإثم والعدوان فلا يُقال بإباحته بالنسبة للمستعير، واستحبابه بالنسبة إلى المعير، بل هو آثم في ذلك.

العارية

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] أمر بأداء الأمانات وإعادتها إلى أهلها، وهذا يعني أنها تعود الأمانة سواءً كانت بعينها إذا هي كانت سالمة، أو ببدلها إذا كانت تالفة والمثل يضمن بمثله، والقيم بقيمتها، إن لم يكن لها هناك مثل لها، تقدر بقيمتها، تلك السلعة، وتسلم إلى صاحبها

مضمونة مطلقاً
عند جمهور
أهل العلم

الدليل

حديث صفوان بن أمية، لما استعار منه النبي -صلى الله عليه وسلم- أدرعاً، فقال: أغصباً يا محمد؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بل عارية مضمونة»

القائلون بأن العارية غير مضمونة أجابوا عنه: بأن المراد ضمان الرد لا ضمان التلف وهذا يؤيده رواية: «بل عارية مؤداة»، كما جاء في بعض الطرق، والتأدية إنما يكون إذا كانت تلك العارية أو العين سالمة، أما إذا تلفت، فهي لا تخلو بأن تكون بتعد أو تفريط، فيلزم عندئذ إعادتها ضماناً، والصورة الثانية: أن تكون بلا تعد ولا تفريط، فلا تلزم الإعادة في مثل تلك الحالة

ضمان
العارية

حديث سمرة، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «على اليد ما أخذت، حتى تؤديه» اليد مطالبة برد ما أخذت، ولا يتم ذلك إلا بالضمان

المعير لا ينتفع من وراء هذه العارية بشيء، وإنما المصلحة للمستعير فقط، فلما كان ذلك كذلك، ولحفظ أموال الناس فإن كانت غير مضمونه فلربما هذا أداة إلى التساهل، وهناك حالات كثيرة قد لا يثبت معها التعدي والتفريط

غير مضمونة مؤداة تُضمن
بالتعدي والتفريط عند
الحنفية وبعض الحنابلة
واختاره ابن القيم وهو قول
عمر وعلي رضي الله عنهما

الدليل

ثبت في الأثر المروي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا ضمان على مؤتمن» والمستعير أمين فلا يضمن إلا أن الحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم، كابن حجر.

قوله -صلى الله عليه وسلم-: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة» فأما قوله بأنها مؤداة، فقالوا بأن التأدية، إنما توصف بها الأمانة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]، وهذا وجه الاستدلال هنا بهذه الآية، على أن الذي يؤدي في الحقيقة أمانة، والأمانة إذا كانت تؤدي فإنها لا تُضمن؛ لأن الأمين لا يضمن إلا بالتعدي والتفريط.

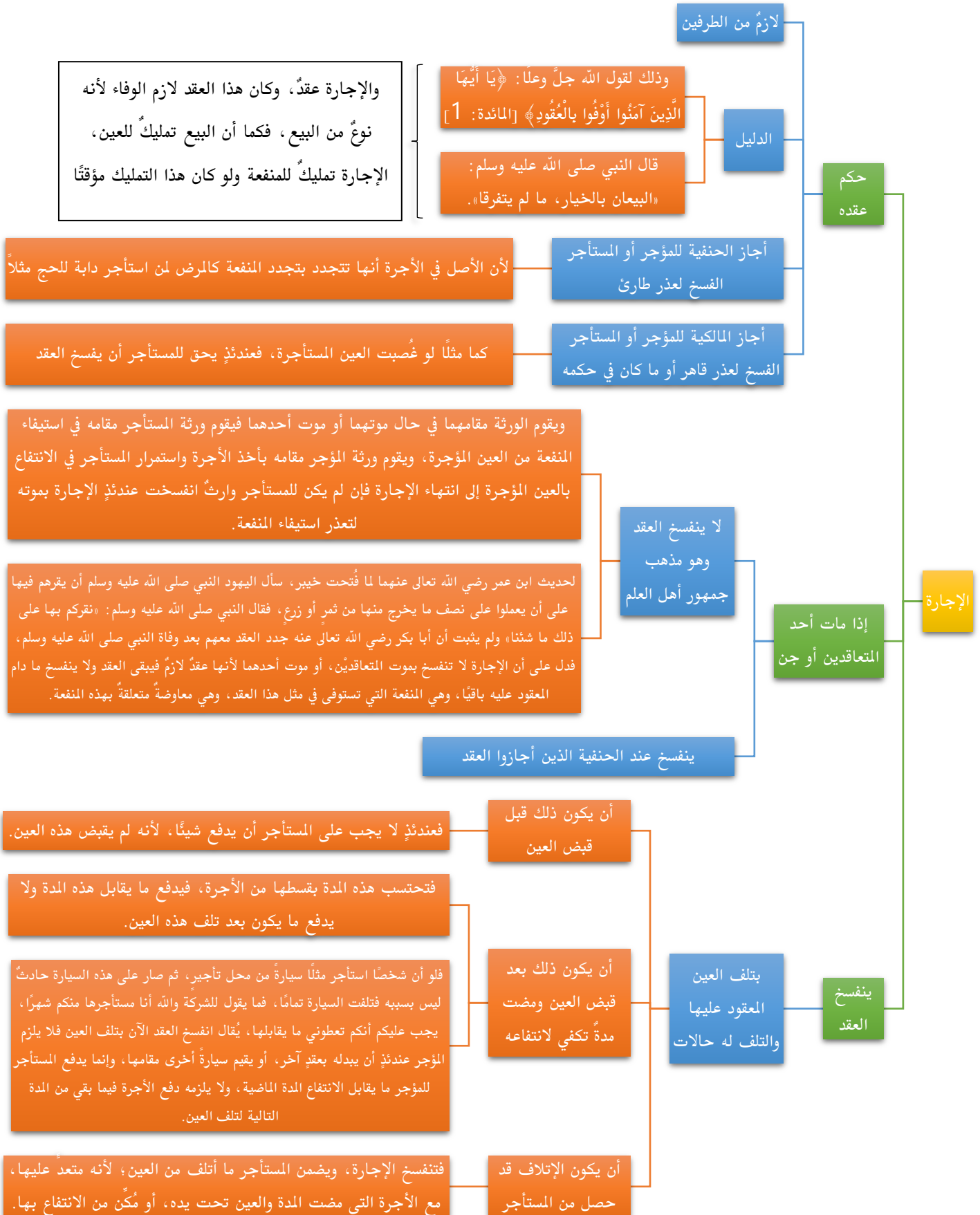
وهي عقد على المنافع لازم من الطرفين لا يملك أحدهما فسخها، ولا تنفسخ بموته ولا جنونه، وتنفسخ بتلف العين المعقود عليها أو انقطاع نفعها، وللمستأجر فسخها بالعيب قديماً كان أو حادثاً، ولا تصح إلا على نفع معلوم، إما بالعرف كسكنى دار، أو بالوصف كخياطة ثوب معين، أو بناء حائط، أو حمل شئ إلى موضع معين، وضبط ذلك بصفاته أو معرفة أجرته. وإن وقعت على عين فلا بد من معرفتها. ومن استأجر شيئاً فله أن يقيم مقامه من يستوفيه بإجارته أو غيرها إذا كان مثله أو دونه، وإن استأجر أرضاً لزرع فله زرع ما هو أقل منه ضرراً، فإن زرع ما هو أكثر منه ضرراً أو يخالف ضرره ضرره فعليه أجره المثل. وإن اکتري إلى موضع فجاوزه أو لحمل شئ فزاد عليه فعليه أجره المثل للزائد.

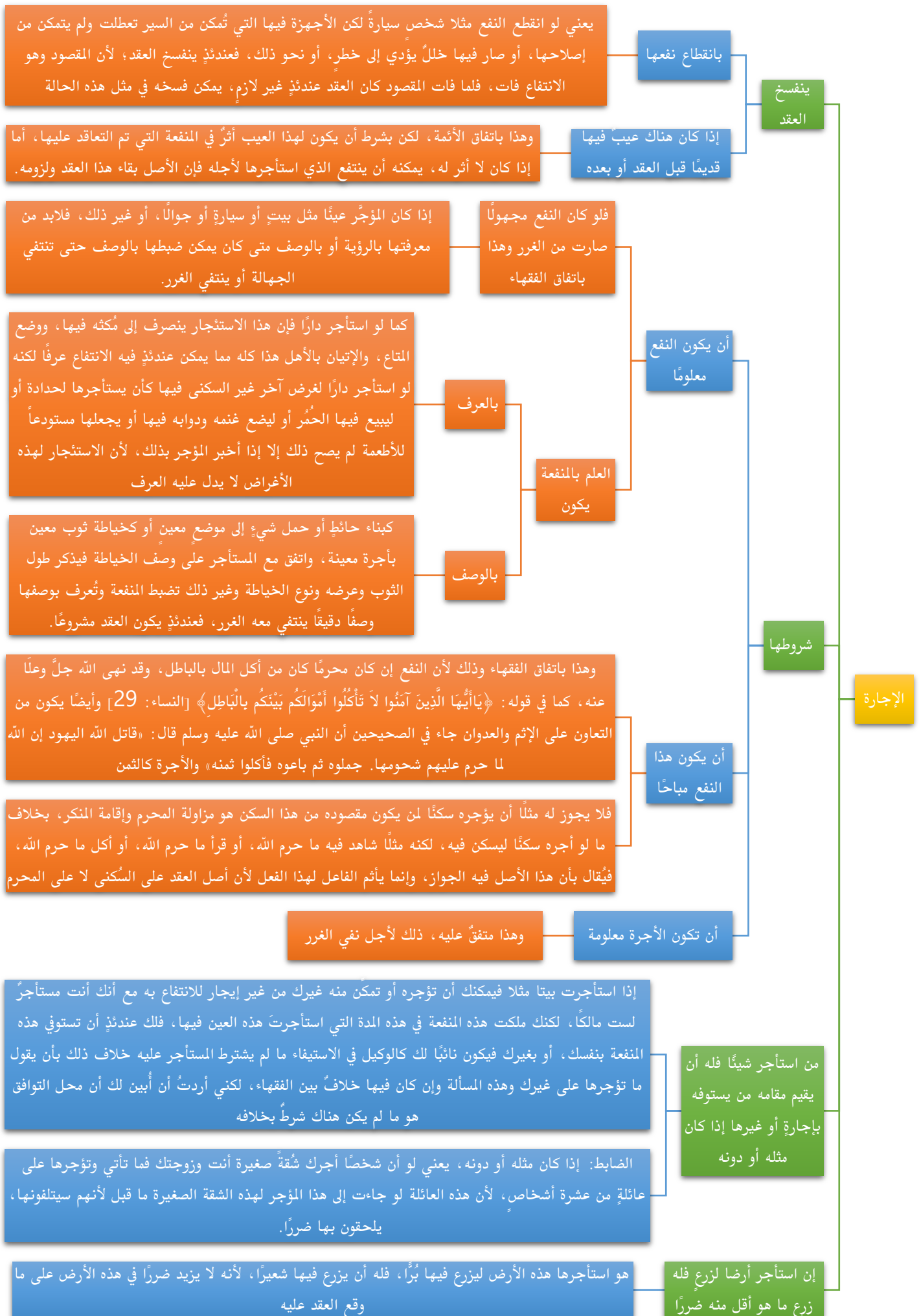
وضمن العين إن تلفت، وإن تلفت من غير تعد فلا ضمان عليه، ولا ضمان على الأجير الذي يؤجر نفسه مدة بعينها فيما يتلف في يده من غير تفريط ولا على حجام أو ختان أو طبيب إذا عرف منه حذق في الصنعة ولم تجن أيديهم. ولا على الراعي: إذا لم يتعد، ويضمن القصار والخياط ونحوهما ممن يتقبل العمل ما تلف بعمله دون ما تلف حرزه.

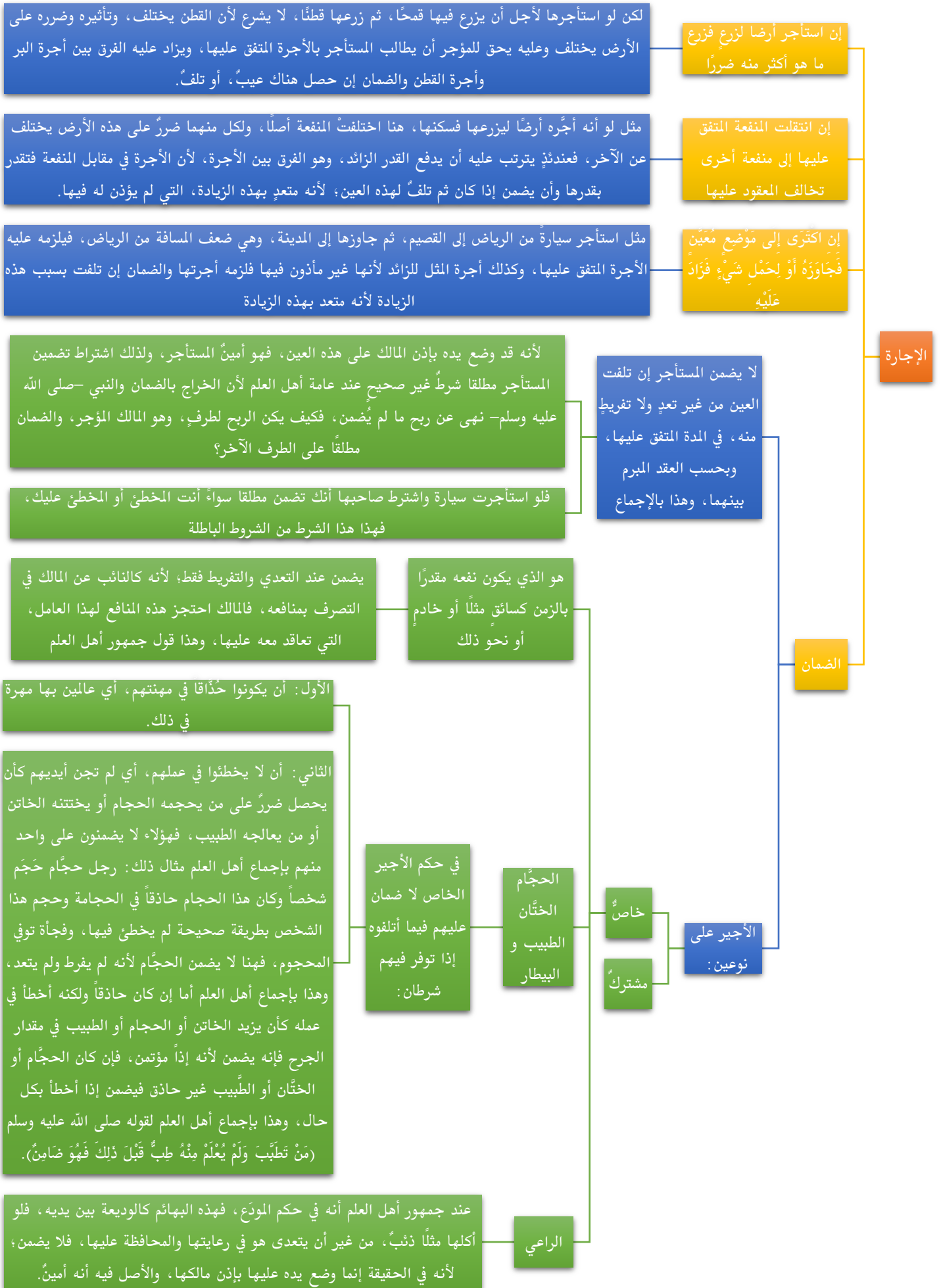


شرح فقه البيوع

الدرس الثامن عشر







اتفق معه على عملٍ معينٍ، فإذا نفعه مقدَّرٌ بعمله لا بزمه، وبالتالي ممكن للأجير المشترك أن يتعاقد مع ثلاثة أو أربعة في وقتٍ واحدٍ، كالخياط والقصَّار (المطرَّن) والحداد، والنجار، والبناء، والميكانيكي، والكهربائي، والسباك، ونحوهم

بفعله إذا كان الخياط يخيط ثم وقع في خياطته مثلاً فساداً لهذا الثوب، لكن ما هو بيده، الماكينة تعطلت على سبيل المثال، فانقطع الثوب عندئذٍ، أو اختلف شكله، فلم يكن على وفق التعاقد الذي تم العقد عليه فيضمن عند الجمهور

يعني في الحرز الذي وضعت العين فيه، كمثلاً خياط وضع الثياب في مكانه المخصص، ولكنها سرقت من سارق، أو احترق المحل من غير تعدي منه ولا تفريط، فهذا لا يضمن هذا هو الاستثناء

فإن قال قد خطت الثياب وأعطوني الأجرة فلا أجرة له لأنه لم يسلم الثوب لصاحبه.

وقيل بل له الأجرة لأنه وفَّى بما استؤجر عليه، وما دام أنه لا يضمن لك الثوب، فإنه لا يضمن لك العمل في الثوب، ولأنه لم يكن متعدياً ولا مفرطاً وقد قام بالعمل الذي عليه وإنما حال بينه وبين التسليم حائل، فلا يمنعه ذلك من استحقاق الأجرة، ولذلك قال الحنفية والمالكية والشافعية: إنه لا يستحق الأجرة، إذا انفرد باليد، لكن إذا كان ذلك بحضور المؤجر أو بمنزله، فإنه عندئذٍ يستحق الأجرة، كما لو خاط الثوب لكن هذا ما استلمه، وقع مثلاً في هذا المحل حريقاً أو نحو ذلك، فهذا قام بالعمل، ولم ينفرد باليد، بل كان هذا حاضراً عندئذٍ، فيقال عندئذٍ بأنه يستحق هذه الأجرة، بناءً على مذهب جمهور أهل العلم.

«على اليد ما أخذت، حتى تؤديه»، كما تقدم في حديث سمرة، ولأن الأجير المشترك إذا قبض العين لمنفعته يكون كالمستعير، وهم قد قرروا هناك بأن المستعير يضمن العارية مطلقاً، فهكذا الأجير المشترك يكون كالمستعير قبض العين لمنفعته، فيضمن عندئذٍ

نقلوا هذا عن بعض الصحابة كعمر وعلي وغيرهما -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- وإن كان قد ضعَّف بعض أهل العلم المحققين كابن حجر هذه الآثار الموقوفة على الصحابة في تضمين الأجير المشترك

لا يضمن، إلا إذا تعدى أو فرط ذهب إليه الحنفية، وقال به بعض الشافعية، بل هو أظهر عندهم لأنه قد وضع أو قبض العين لمنفعته لكن بإذن المالك، فيده يد أمانة، لا يد خيانة، فلا يضمن ما لم يتعد أو يفرط، كما هو الحال في المودع والأجير

بفعله

إذا كان التلف

بحرزه

هل يستحق الأجرة؟

يضمنون مطلقاً، تعدوا وفرطوا، أو لم يتعدوا ويفرطوا وهو قول الجمهور

الضمان على قولين

الدليل





سمي بذلك لأنه لا يلزم أن ينتهي عقد الإجارة دوماً بالتملك، فقد ينتهي هذا العقد بالفسخ، وقد ينتهي بتجديد الاستئجار، ولا يلزم فيه التملك على كل حال

اختلف فيه الفقهاء المعاصرون كثيراً، وذلك لأنه اجتمع فيه عقد الإجارة، مع عقد التملك، سواءً هذا التملك كان بشرط في العقد، فيكون عندئذٍ جزءاً من العقد، أو كان ذلك بعقدٍ آخر، ويكون ثمَّ التزام من المؤجر بتمليك المستأجر، هذه السلعة إذا قام بسداد الأقساط على وفق المتفق عليه، وكان ذلك أو وسواءً كان ذلك التملك بهبة، من غير عوض، أو كان بعوض عند انتقال هذه الملكية.

الإجارة المنتهية بالتملك أو عقد التأجير التمويلي